الغانم كرم المشاركين في مؤتمر تمكين المرأة والأسرة

رئيس مجلس الأمة يكرم هيلة المكيمي

جانب من التكريم

كرم رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم المشاركين في مؤتمر تمكين المرأة والأسرة الذي نظمته لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفل اليوم تحت رعايته بمسرح مجلس الأمة.

وكان المؤتمر قد ناقش مجموعة من القضايا ذات الأولوية مثل موضوع المادة 135 من قانون الجزاء، والتحديات الثقافية والتربوية المستجدة على الأسرة الكويتية، إضافة الى موضوع أبناء الكويتيات وأزواجهن.

وشارك في المؤتمر رئيس لجنة شؤون المرأة والاسرة والطفل النائب أسامة الشاهين، ومقرر اللجنة النائب د. صالح المطيري، وعضو اللجنة النائب أسامة المناور. واشتمل برنامج المؤتمر على 3 جلسات نقاشية، خصصت الجلسة الأولى لمناقشة موضوع تمكين المرأة وحقوق أبناء الكويتيات، وترأسها مقرر لجنة المرأة النائب الدكتور صالح المطيري وتحدث في الجلسة د. أماني العيسى وسارة المكيمي وأدار الحوار ضحى العتيبي.

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة موضوع حماية المرأة من خلال المادة 135 من قانون الجزاء وترأس الجلسة عضو لجنة المرأة النائب أسامة المناور وتحدث فيها الدكتور عيسى زكي والدكتور منصور العتيبي وسندس حمزة وأدار الحوار آلاء السعيدي.

وترأس الجلسة الثالثة التي خصصت لمناقشة موضوع تمكين الأسرة التمكين الثقافي والتربوي رئيس لجنة المرأة النائب أسامة الشاهين، وتحدث في الجلسة الدكتور يعقوب الكندري وتسنيم السند والدكتور عبد الرحمن اللاح ووداد العيسى، وأدار الحوار منيرة المرزوق.

العازمي يؤكد تأييده استجواب المطير والداهوم لسمو رئيس مجلس الوزراء

أكد النائب حمدان العازمي تأييده الاستجواب المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والمقدم من النائبين محمد المطير ود. بدر الداهوم، مطالبا بسحب طلب إحالة المشاركين في ندوة الداهوم إلى النيابة العامة.

وقال العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه سيطلب رفع الحصانة البرلمانية عن نفسه تضامنا مع الشباب المحالين للنيابة العامة من الموجودين في الندوة التي أقامها النائب بدر الداهوم.

واعتبر أن «تطبيق القانون تم في هذا الخصوص بشكل انتقائي وأنه تم نقض الوعود التي قدمها وزير الداخلية للنواب»، مؤكدا أن «إحالة 15 نائبا وعدد من المشاركين في الندوة يعد استفزازا وتصعيدا من جانب الحكومة».

واستغرب العازمي وضع فهد بن جامع على رأس قائمة المحالين للنيابة العامة مضيفا «كلنا فهد بن جامع ولن نسمح بالمساس به لا أبناء العمومة ولا أبناء الشعب الكويتي يقبلون بذلك «.

وشدد على أن النواب لا يخيفهم التهديد والوعيد، معتبرا أن الحكومة لجأت إلى اختلاق الخلافات والتصعيد غير المبرر بسبب فشلها في إدارة البلد.

وطالب العازمي سمو رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بسحب طلب إحالة المشاركين في ندوة التضامن مع النائب الداهوم الى النيابة العامة، مبينا أن النواب الحضور التزموا بالاشتراطات الصحية وبموافقة ضمنية من وزير الداخلية في حين أن هناك تجمعات اخرى لم يطبق عليها القانون.

وقال «اقول لوزير الداخلية لا يفترض أن يصدر منك هذا القرار وإذا كنت لست على قدر المسؤولية فابتعد عنها وحافظ على التركة والتاريخ بالنسبة لك ولوالدك وجدك مع الشعب الكويتي ولكم محبة ومعزة ولكل الأسرة».

وشدد على أنه ليس من صالح الحكومة استفزاز الشعب بقضايا فيها كيدية، مؤكدا أن «الظلم إذا وقع على الشيخ فهد بن جامع أو أي كويتي فلن نقبله أو نسكت عنه».

وقال «عليهم سحب الإحالة إلى النيابة إذا كانوا يريدون أن تهدأ الأوضاع أما إذا كانوا يريدون التصعيد فالكل لن يتراجع عن قراره».

حمدان العازمي

بدر الحميدي يقترح إحلال المواطنين محل الوافدين العاملين في وزارات وجهات الدولة السيادية والحساسة خلال عام

بدر الحميدي

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته: يعتبر استقرار الدولة وتحقيق حمايتها والأمن العام والخاص فيها أساس البقاء بل والحياة في ظل زخم التدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية والولوج إلى مرافقها الحساسة ذات البعد الأمني الشديد وسيلة لتهديد الأمن وزعزعة الاستقرار ويؤثر أحياناً على أداء بعض مرافق الدولة التي تسعى وفق مسؤولياتها في المجتمع وعلى أرض الواقع لكفالة وحفظ النظام وتحقيق الأمن والاطمئنان ورفاهية السكان والتي تتجلى صورها في الظروف العادية وبصورة أقسى وأشد الظروف غير العادية والاستثنائية والتي يكون من شأنها تهديداً من الدولة بل ووجودها وعجز بعض القطاعات عن حجب السري والمهم من المعلومات والبيانات التي تخضع وفق طبيعتها لمستوى عال ومهم من السرية على الغالب إذ لم يكن جميع العاملين في القطاع أو الوزارة أو الهيئة محل هذه المعلومات.

والحقيقة أن البلاد واجهتها مشكلة في هذا الخصوص تجلت في الغزو الغاشم عندما كان البعض من العاملين غير الكويتيين في هذه الجهات هم مصدر المعلومات والإرشاد بل والتوجيه للقوات وتدمير مرافق البلاد.

ومعالجة لمثل هذا الموقف وغيره كان لابد من الوقوف أمام ظاهرة توظيف وعمل الكثير من غير الكويتيين في مرافق الدولة المختلفة وعلى نحو خاص في كل من الديوان الأميري، وزارة الداخلية، جهاز أمن الدولة ، وزارة الدفاع، الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وزارة الخارجية وغيرها من مرافق الدولة السيادية. كان من اللازم إعادة بناء قاعدة من البيانات لديها وحصر ممارسة أنشطتها في أبناء الوطن من تحقيق الكفاءة والسرية في العمل والوفاء في الأداء إلى جانب إيجاد الآلاف من الوظائف والأعمال لأبناء الوطن.

ونص الاقتراح على الآتي: «قيام الجهات المتخصصة بأجهزة الدولة والوزارات السيادية وقطاعات الأمن والدفاع والخارجية والديوان الأميري وغيرها مما ذكر بالمبادرة خلال سنة واحدة بإحلال المواطنين الكويتيين مكان الموظفين العاملين الوافدين في تلك الجهات، ويستثنى من ذلك العمالة المعاونة مع مراعاة التأكيد على البعد الأمني لهم قبل تشغيلهم بالجهات المشار إليها».

لحين إيصال التيار الكهربائي

القطان يقترح وقف استقطاع أقساط قروض بنك الائتمان لبيوت المدن الحديثة

أعلن النائب د.علي القطان عن تقديمه اقتراحا برغبة بوقف استقطاع أقساط قروض بنك الائتمان لأصحاب البيوت السكنية الجديدة في المدن الحديثة وذلك لحين إيصال التيار الكهربائي إلى هذه المساكن.

ونص الاقتراح على ما يلي: نظراً للظروف الطارئة التي نتجت عن جائحة كورونا المستجدة والتي أثرت على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين الحاصلين على بيوت في "منطقة الوفرة القائم وتوسعة الوفرة والمطلاع ومنطقة صباح الأحمد السكنية وسعد العبدالله والمدن الأخرى الجديدة"، وما نتج عن ذلك من أعباء على الأسر الحاصلة على البيوت كي تتمكن من توفير احتياجاتها من تأثيث وتعديل أوضاعها للسكن خصوصا أنهم مازالوا ملتزمين بتسديد إيجارات سكنية لحين الانتقال للمساكن الجديدة، ولا يمكنهم الانتقال إليها وتوفير ما يدفعونه من إيجارات لحين إيصال التيار الكهربائي إلى المساكن الجديدة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إصدار قرار من مجلس الوزراء يتضمن وقف استقطاع قيمة أقساط القروض التي يقوم بتحصيلها بنك الائتمان الكويتي ممن حصل على البيوت السكنية الجديدة في المدن الحديثة وذلك لحين إيصال التيار الكهربائي لهذه المساكن وتخفيفاً عن هذه الأسر الأعباء المعيشية والمالية سواء من إيجارات سكنية قبل الانتقال للمساكن الجديدة أو ليتمكنوا من تأثيث وشراء مستلزماتهم للبيوت الجديدة، حيث يبدأ بنك الائتمان باستقطاع القسط الشهري للقرض السكني عن المواطن من تاريخ إيصال التيار الكهربائي إلى بيته فعليا.

على اعتبار أنه يقيد الحريات الدينية ويتنافى مع الدستور

الحمد يسأل وزير البلدية حول قرار منع التجمعات بين القبور

أحمد الحمد

وجه النائب المهندس أحمد الحمد سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون البلدية بخصوص قرار بلدية الكويت مؤخراً بمنع التجمعات بين القبور ووضع الكراسي وزراعة الأشجار.

وقدم الحمد لسؤاله مشيراً إلى حساسية ممارسة الشعائر الدينية دون الإخلال بالقانون العام وحريات الآخرين، ووجوب احترام هذه الشعائر وأصحابها من أي فئة دينية كانت في الدولة، مستشهداً بمواد الدستور الكويتي مثل المادة «35» التي تنص على أن «حرية الاعتقاد مطلقة، وتحمي الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقا للعادات المرعية، على أن لا يخل ذلك بالنظام العام أو ينافي الآداب»، والمادة «29» تنص: «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين»

وتضمن السؤال عدة بنود وهي السند القانوني أو الدستوري في قرار بلدية الكويت بمنع التجمع بين القبور ووضع الكراسي وغرس الأشجار، والمبررات المنطقية لاتخاذ مثل هذا القرار خاصة وأن التجمعات بين القبور لا تتجاوز بعض أفراد الأسر ولا تشكل خطراً على أحد!

كما تضمن السؤال أيضاً الاستفسار عن عبارة وردت في قرار البلدية وهي «وغيرها»، مبيناً بأن هذه العبارة تجعل القرار مطاطياً وغير محدد وتطلق العنان لاعتبار أي ممارسة لا تعجب البلدية مخالفة يعاقب عليها دون تحديد أو توضيح!

الساير يوجه سؤالين إلى باسل الصباح حول قرارات الحظر ووقف إجازات العاملين في «الصحة»

مهند الساير

وجه النائب مهند الساير سؤالين لوزير الصحة نصهما التالي :

نص السؤال الأول على ما يلي: انتهى اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد برئاسة سمو رئيس الوزراء في يوم الأربعاء الموافق 2021/2/3 بإصدار حزمة قرارات بناء على توصيات السلطات الصحية في البلاد ولجنة طوارئ كورونا التي تترأسها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:1

– هل وردت إليكم دراسة حول حجم الأضرار الاقتصادية وحجم الخسائر الواقعة على المشاريع نتيجة قرار إيقاف النوادي الصحية ومحلات العناية الشخصية (الصالونات والمنتجعات الصحية) وإغلاق جميع الأنشطة التجارية وصالات استقبال المطاعم من الساعة الثامنة مساء حتى الخامسة صباحا؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة من تلك الدراسات مع تحديد الجهات التي أعدتها.

–2 هل وردت إليكم دراسة حول أوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والمالية في ظل جائحة كورونا والضرر المباشر الواقع عليها نتيجة القرارالت الصادرة من مجلس الوزراء استنادا إلى توصيات السلطات الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويد بصورة منها مشفوعا بها التوصيات ومرفقا بها أي قرارات صدرت للتخفيف من العبء المالي والخسائر على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

–3 هل اكتشف عدد من شهادات فحص (pcr) مزورة لعدد من الوافدين ممن دخلوا البلاد خلال الفترة الماضية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالإجراءات والقرارات المتخذة في هذا الشأن والمستندات التي تثبت ذلك.

–4 إحصائيات دقيقة مفصلة للحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد من السلالة الأولى وعددها، كذلك عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المتحور من المصدر البريطاني ومن السلالة ذات المصدر الجنوب افريقي خلال الفترة من 2021/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

–5 هل زودتم بإحصائيات حول عدد الكويتيين والوفدين الذين دخلوا البلاد منذ إعادة تشغيل الرحلات الجوية في مطار الكويت الدولي ومطار (t4) ومبنى طيران الجزيرة، ورحصائية بعدد الوافدين الذين دخلوا البلاد من تاريخ 2020/12/21 حتى تاريخ ورود هذا السؤال ونوع وظائفهم مع استبعاد العمالة المنزلية؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: نظرا لأن مهنة الطب من المهن الشاقة والتي يحتاج العاملين فيها للراحة للتخفيف من الضغوط، إلا أن، وزارة الصحة إثر جائحة كورونا أصدرت عدة تعاميم تنظيمية تتعلق بإجازات العاملين بوزارة الصحة، حيث صدر في تاريخ 2020/2/24 التعميم رقم (17) لسنة 2020 بإيقاف كافة الإجازات لموظفي الوزارة وحتى إشعار آخر.

ثم بتاريخ 2020/8/31 صدر التعميم (107) لسنة 2020 بالسماح للعاملين بالوزارة بالتمتع بالإجازة الدورية وفقا للضوابط المشروطة على أن يُعمل بالقرار حتى نهاية شهر أكتوبر 2020، تبعه التعميم (135) لسنة 2020 المؤرخ في 2020/11/1 بتمديد العمل بالتعميم (107) لسنة 2020.

وفي تاريخ 2021/1/21 صدر التعميم (8) لسنة 2021 بشأن استمرار العمل بالتعميم (135) لسنة 2020 حتى نهاية أبريل، وقبل انتهاء مدة تمديد العمل بالتعميم الأخير صدر التعميم (14) لسنة 2021 بتاريخ 2021/2/4 بإيقاف منح الإجازات الدورية لكافة موظفي الوزارة اعتبارا من تاريخ 2021/2/7 ولمدة ثلاث شهور.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 أسباب إيقاف العمل بالتعميم (8) لسنة 2021 لموظفي الوزارة من غير العاملين ضمن الفرق العاملة في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا وشمول موظفي الوزارة كافة بالتعميم (14) لسنة 2021 دون استثناء الفئات التي لا تباشر العمل في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا.

–2 لما كان القانون والقرارات تُجيز للوزير في حالة الطوارئ استدعاء الكوادر الطبية والعاملين في الهيئة التمريضية والطب المساعد والوظائف الإدارية أثناء إجازاتهم الدورية وإلغائها، فما الموانع من الموافقة على منح الفئات المشار إليها الإجازة الدورية؟